3-الجغرافية التاريخية لإفريقيّة
من القرن 1 / 7 إلى القرن 9 / 15
فصول في تاريخ المواقع والمسالك والمجالات [1]

د. محمّد حسن

(تونس)

ارتبط مبحث الجغرافية التاريخية بمناهج وعلوم مختلفة، منها ما تعلّق بالجغرافيا مثل علوم التضاريس والتربة والمياه والخرائط، ومنها ما انتسب إلى المعجمية مثل الموقعية والعلميّة والمصطلحات الأثرية، وصنف ثالث له صلة أكثر بالمسح الأثري مثل الصّور الجوية والخرائط الأثرية وعلم الخزف وغيرها.

على أن كل هذه الروافد المتعددة والمتجددة باستمرار، من علوم الإنسان والمجتمع والطبيعة، تصب في نهر واحد يتقدّم إلى الأمام ولا يسير في ارتجاع، مهما تنوّعت روافده وتغيّرت مجاريه، ذلك هو علم التاريخ .

والحقيقة إن مبحث الجغرافية التاريخية الذي نبّهت إلى أهميته مدرسة الحوليات الفرنسية ، لم يكن مجهولا لدى المؤرخين عموما، والمعتنين ببعض الحقب والمجالات التاريخية خصوصا. غير أن الفترة الوسيطة ظلت في منأى عن هذه التطورات، لأن الدراسات الأثرية والجهوية المتعلقة بها لم تشمل سوى مجالات محددة، وخصوصا كبريات المدن . وقلّما حصل التقاء بين المقاربة المدققة في علم العمارة وفي كيفية

---

[1] طبعة I دار الكتاب الجديد المتـّحدة ـ طرابلس ـ بيروت 2004، 312 ص .

تموضعها في المكان ، وتلك التي انحازت إلى نص الوثيقة المكتوبة لاستنطاقها واستقرائها . والحصيلة أن مدونة الجغرافية التاريخية ظلت مقتصرة مدة طويلة على الخرائط العامة لمجالات العالم الإسلامي، وأحيانا الفرعية لبعض البلدان والمعارك والمدن وغيرها، وأن عديد المواقع والمدن بقيت مغمورة . وليس نادرا أن ترسم خرائط ومخططات اعتمادا على المادة التاريخية المتوفرة، دون معرفة دقيقة للمجال .

لكن هذا المنحى الخاص بالتاريخ الإسلامي بدأ يعرف بدوره مرحلة التدقيق في أواخر القرن العشرين، مستفيدا من تطور العلوم الجغرافية والأثرية . ولئن تمكنت الدراسات ذات الصبغة الشمولية من رسم الاتجاهات العامة، فإنّ القراءات المجهرية المستندة إلى منهج تاريخي- أثري أضحت قادرة على حل معضلات كبرى في تاريخنا، أهمها تحديد الجهاز المفاهيمي المرتبط بالعمران الحضري ورصد المواقع الأثرية وأماكن المعارك وحدود المقاطعات الإدارية ورسم المنشآت المائية والمجالات الزراعية والقبلية والمسالك والطرقات. وهو منهج يفضي في آخر المطاف إلى تصوّر أدق للخريطة في شتى المجالات ويمكّن من إنجاز معجم المواقع الإفريقيّة والمغربيّة ، فضلا عن توضيح الصورة التاريخية وتصحيحها واستقراء تاريخ المجتمعات الزراعية وتقريب الماضي إلى أذهاننا. ولا شك أن رصد حدود الأقاليم والبلدان ومجالاتها الحيوية ، ومدى التقاطع بين السّياسي والإدراي والاقتصادي والقبلي واللغوي ، يحتاج إلى التشريح والتحقيق في المكونات الثلاثة لجغرافية التاريخ ، وهي النقطة والخط والمجال .

ولئن حاول المؤلّف خوض هذا الحقل المعرفي في تأليفه حول المدينة والبادية في العهد الحفصي، فإنّ السياق لا يناسب مثل هذا الدراسات الأحادية ، فضلا عن كون اهتمامه بهذا الموضوع حصل تدريجيا ، على إثر إنجاز بحوث متفرقة ، لكنها عنت محورا واحدا ، واعتمدت منهجا متقاربا تقاطعت فيه الوثيقة التاريخية مع الأثرية .

وقد فكّر المؤلّف في مرحلة ثانية في تجميع هذه البحوث وصياغتها في دراسة موحدة تشمل الجهاز المفاهيمي والمدن والمواقع والمسالك البرية والبحرية والمجالات وما تثيره من قضايا متعلقة بالمعارك العسكرية والمنشآت المائية والزراعية والفئات الاجتماعية وغيرها .

ومما حفزه على العمل في هذا الحقل هو ظهور دراسات من حين إلى آخر في هذا المجال واجتهادات في تحديد المواقع والمسالك والمجالات أو تفسير الأحداث ورصد الوظائف لم يقتنع بمنهجها تارة وبصحتها أخرى . وقد ألزمه ذلك إبداء الرأي، خصوصا لما تعلق الأمر بقضايا جوهريّة مرتبطة بتاريخنا المغاربي خصوصا والعربي عموما .

ولم يكن دَيْدَنه في ذلك التقليد بوجوهه المختلفة ، بل حاول الاجتهاد في التعامل مع المناهج السائدة ، اقتباسا واستقراء ونقدا . فعسى أن يَكون قد أسهم ولو بقسط ضئيل في فهم أدق لتاريخ هذه الأرض الطيبة وأهلها الكرام .